

قياس وتحليل العلاقة السببية بين العجز التوأم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017)

د. مهند خليفة عبيد
المحمدي*

المستخلص

يهتم البحث في دراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2017) ووافقت النتائج المستخلصة لكرانجر مع المقترح الكينزي القائل بان العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري مرتبطين ببعضهما. وكذلك وافق اختبار جوهانسون وجود التكامل المتزامن، وهذا يعني توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين عجز الموازنة والحساب الجاري، وبالتالي يمكن القول ان عجز الموازنة. يعتمد على الحساب الجاري والعكس صحيح.

الكلمات المفتاحية: العجز التوأم، جذر الوحدة، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات.

**Measuring and analyzing the causal relationship between the double
deficit in the Iraqi economy
Duration (1990-2017)**

Abstract

The present research focuses on studying the relation between the budget deficit and the current account deficit in Iraq for the period 1990-2017. The conclusions reached by Kranger agreed with the Keynesian proposal that states that the deficit in public budget and the current account are linked with each other. The Johansson test has also approved the existence of the simultaneous integration, which means that there is a long-term balance relationship between the budget deficit and the current account. Thus, it can be stated that the budget deficit is dependent on the current account and vice versa.

* كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

المقدمة:

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي بلد. واخذ عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (الحساب الجاري) اهتمام الكثير من الاقتصاديين باختلاف مدارسهم وجذورهم الفكرية وتباينت الآراء حول آثارهما الاقتصادية. ومنذ بداية عقد السبعينات في القرن العشرين اخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية والعراق بضمنها تعاني وبشكل مستمر من حدوث العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري بصورة متلازمة. ان الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتقصي اسبابها بدأت في عقد الثمانينيات بعد ان اخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني من تزامن العجز في الميزانية الفيدرالية وعجز الحساب الجاري حتى اطلق عليها ظاهرة العجز التوأم (TWIN Deficits)

اهمية البحث:

لدراسة العجز التوأم في الاقتصاد العراقي اهميتها في التخطيط الاقتصادي لانها تساعد في استكشاف وتحديد العلة وطبيعة العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. مما يجعل المخطط العراقي اكثر قدرة على وضع السياسات الاقتصادية الفاعلة في معالجة المشاكل الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

فرضية البحث:

- بغية تحليل الآثار الاقتصادية للعجز التوأم واستقصاء طبيعة العلاقة بينهما لابد من اختبار الفرضية الاتية:
- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهيين بين متغيرات عجز الموازنة العامة ومتغيرات عجز الحساب الجاري في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (1990-2017).
- ان لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري تأثيرات متباينة وبنسب مختلفة في اتجاهها ومداها على بعض المتغيرات الاقتصادية.

اهداف البحث:

1. قياس وتحليل العلاقة السببية وتحديد اتجاهها بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي.
2. تحليل الآثار الاقتصادية لهذه العجزات.

مشكلة البحث:

خلال السنوات الماضية شهد الاقتصاد العراقي صدمات مالية اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على مؤشراتته المالية على نحو كبير وخاصة الموازنة العامة والحساب الجاري واصبح كل واحد منهم سبب الاخر. وقد تتوافق السببية مع فرضية التكافؤ الريكاردي القائلة بان عجز

الموازنة لا يؤثر على عجز الحساب الجاري، او مع المقترح الكينزي القائل بان هذين العجزين مرتبطين ببعضهما.

منهجية البحث:

يستخدم البحث في تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وفق المنهج القياسي الحديث في تحليل العلاقات بين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث والمستند على اختبارات الاستقرارية ومنهج جوهانسن للتكامل المشترك فضلاً عن تطبيق اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality test)

حدود البحث:

1. تمثلت الحدود المكانية في قياس وتحليل العلاقة السببية بين العجز التوأم في الاقتصاد العراقي.

2. تمثلت الحدود الزمانية للبحث في المدة (1990-2017) وقد تم جمع البيانات السنوية خلال هذه المدة بالاعتماد على البيانات التي توفرها وزارة التخطيط والمالية وبنك المركزي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول التأصيل النظري لفرضية العجز التوأم، في حين تناول المبحث الثاني قياس وتحليل العلاقة السببية بين العجز التوأم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017)

المبحث الاول: التأصيل النظري لفرضية العجز التوأم

اولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة

طبقاً لأدبيات المالية العامة، يعرف عجز الموازنة العامة او العجز المالي بأنه زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية التي يتم استحصالتها من قبل السلطات المالية (الشماع، 1991: 12) ويستخدم قياس الميزان المالي لتحديد طبقة السياسة المالية وتقدير مدى استمراريته، إذ ان عجز الموازنة العامة يعبر عن توسع الموقف المالي للحكومة، بينما فائض الميزانية يستخدم مؤشراً لانكماش الموقف المالي لها. اما الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فيستخدم مؤشراً للتغيير الحاصل في اثر القطاع الحكومي على الاقتصاد. يمكن ان يقاس المفهوم التقليدي للميزان المالي وفقاً للأساس النقدي (cash basis) او الاساس التراكمي (Accrual basis) اي على اساس ما هو مستحق ولكنه لم يسرّ بعد. ففي الحالة الاولى فانه يساوي الفرق بين اجمالي التدفقات النقدية للأنفاق الحكومي والإيرادات المالية للحكومة. اما في الحالة الثانية فان الموازنة العامة تعكس الدخل المتراكم والتدفقات الانفاقية بغض النظر عما اذا كانت تتضمن مدفوعات نقدية ام لا. وان هذه المستحقات المتراكمة على النفقات او الإيرادات ستعكس بارتفاع الموازين المالية للحكومة عندما تقاس وفقاً للأساس التراكمي بالمقارنة مع قياسها وفقاً للأساس النقدي (منشد، 2004: 6).

ومن الجدير بالذكر فان لعجز الموازنة العامة اشكال متعددة بينها ما هو مقصود من الحكومة للتأثير على سياستها الاقتصادية المتبعة الى جانب اشكال اخرى من العجز والتي تحدث بعيداً عن رغبة الحكومة بفعل الدورات الاقتصادية المتتالية ومن هذه الاشكال العجز المؤقت Temporary deficit، العجز المقصود meant deficit العجز الهيكلي structural deficit والعجز المتراكم Accumulated deficit. وتصنف اسباب عجز الموازنة الى اسباب داخلية تتمثل في تزايد النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات العامة والتضخم وزيادة الانفاق العسكري واسباب خارجية تتمثل بالمديونية الخارجية وتدهور اسعار النفط العالمية (الشماع، 1991: 8)

ثانياً. تطور عجز الموازنة العامة في العراق للمدة 1990 – 2017

عانت الموازنة العامة في العراق عجزاً كبيراً خلال عقد التسعينات بسبب النهج التوسعي للسياسة المالية وتباطؤ في معدل نمو الإيرادات العامة وعدم مواكبتها للنمو الحاصل في الانفاق العام وهذا ناجم عن ظروف الحرب وقرارات المقاطعة الدولية الاقتصادية (الجنابي، 2012: 7)، هذا الاختلال في بنية الانفاق العام يعود الى ظروف الحرب وتوقف الإيرادات النفطية وزيادة الانفاق العسكري مما حدا بالدولة اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز السبيل الوحيد للسياسة المالية لتوفير الموارد لغرض تمويل الانفاق العام خلال تلك الفترة، الامر الذي انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية (الجنابي، 2012: 8).

ويستدل من الجدول (1) وجود تفاوت كبير بين النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة 1990 – 2017، هذا التفاوت قد احدث عجزاً متواصلاً في الموازنة العامة للدولة واستمر هذا العجز بشكل تراكمي، اذ بلغت النفقات العامة (14,179) مليار دينار عام 1990 في حين كانت الإيرادات العامة (8,491) مليار دينار مما ادى الى حدوث عجزاً مالياً مقداره (5,688) مليار دينار، اما في عام 1991 فقد انخفضت الإيرادات العامة بمعدل (50.2%) عن العام السابق في حين ان النفقات العامة نمت بمعدل (23.4%) مما ادى الى حدوث عجزاً مالياً بمقدار (13,269) مليار دينار واستمر هذا التفاوت بين النفقات والإيرادات حتى عام 1995 اذ تغيرت الإيرادات العامة بمعدل (317%) مقارنة بمعدل تغير بلغ (185.1%) في عام 1994، ورغم التغير الكبير في الإيرادات العامة الا انها عجزت عن مواكبة الزيادة الحاصلة بالنفقات العامة لعام 1995 مما ادى الى حدوث عجزاً مالياً قدرة (583,797) مليار دينار وبمعدل تغير بلغ (236%)، وهنا تجدر الإشارة الى ان خطورة هذا العجز تكمن في انه السبب الرئيسي للتضخم وارتفاع الاسعار، وخلال هذه المدة شهد سعر صرف العملة تدهوراً كبيراً مع ارتفاع العجز في الموازنة العامة والاصدار النقدي الذي صاحب تلك المدة، وهذا العجز في الموازنة جاء نتيجة لجوء السلطة النقدية الى سياسة النقد الرخيص مما اثر بصورة كبيرة على قيمة العملة.

وببين العجز معدلات مختلفة خلال المدة 1990 – 2017، الا ان الإيرادات العامة تحسنت بعد عام 1997 بسبب صدور مذكرة التفاهم وحصول زيادة في الإيرادات النفطية اذ بلغت الإيرادات العامة (178,013) مليار دينار عام 1996 وبمعدل تغير بلغ (66.3%) فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً بمعدل (21.4%) مما ادى الى حدوث عجزاً مالياً قدرة (364,528) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (37.5-%)، وواصل عجز الموازنة

انخفاضه خلال عام 1997 اذ بلغ (195,265) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (46.4-%) نتيجة لانخفاض معدل تغير النفقات الذي بلغ (11.6-%) وزيادة الإيرادات التي تغيرت بمعدل بلغ (130.6-%), لكن عجز الموازنة عاود الارتفاع عام 1998 اذ بلغ (400,071) مليار دينار وبمعدل تغير (105-%), في حين شهد عام 1999 انخفاضاً بالعجز وبمعدل تغير سالب بلغ (21.3-%) فيما شهدت الاعوام 2000 – 2001 ارتفاعاً ملحوظاً بعجز الموازنة بلغ (365,666) و(780,481) مليار دينار وبمعدلات تغير بلغت (16.2-%) و(113.4-%) على التوالي, فيما شهد عام 2002 انخفاضاً في العجز بنسبة (29.9-%) عن العام السابق, هذا العجز المتواصل في الموازنة العامة يعود الى تباطؤ نمو الناتج المحلي من جهة وتزايد الطلب الكلي في الاقتصاد بمعدلات كبيرة من جهة اخرى. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة خلال المدة 1990-2017

الجدول (1)

تطور عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2017)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	عجز الموازنة	معدل تغير عجز الموازنة %	معدل تغير الإيرادات العامة %	معدل تغير النفقات العامة %
1990	0.008,491	0.014,179	(0.005,688)	---	---	---
1991	0.004,228	0.017,497	(0.013,269)	133.2	(50.2)	23.4
1992	0.005,047	0.032,883	(0.027,836)	109.7	19.3	88
1993	0.008,997	0.068,954	(0.059,957)	115.3	78.2	109.6
1994	0.025,659	0.199,442	(0.173,783)	190	185.1	189.2
1995	0.106,986	0.690,783	(0.583,797)	236	317	246.3
1996	0,178,013	0.542,541	(0.364528)	(37.5)	66.3	(21.4)
1997	0.410,537	0.605,802	(0.195,265)	(46.4)	130.6	11.6
1998	0.520,430	0.920,501	(0.400,071)	105	26.7	52
1999	0.719,065	1,033,552	(0.314,487)	(21.3)	38.1	12.2
2000	1,133,034	1,498,700	(0.365,666)	16.2	57.5	45
2001	1,289,246	2,069,727	(0.780,481)	113.4	13.7	38
2002	1,971,125	2,518,285	(0.547,160)	(29.9)	52.9	21.6
2003	1,598,527	4,901,961	(3,303,434)	503.7	(19)	94.6
2004	32,988,850	31,521,427	1,467,423	(144.4)	1963	543
2005	40,502,830	26,375,175	14,127,655	862.7	22.7	(16.3)
2006	49,055,545	38,806,676	10,248,869	(27.4)	21.1	47.1
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502	52.7	12	1.29
2008	80,252,182	67,277,197	12,974,985	(17.1)	46	71.1
2009	55,209,353	55,589,721	(0.380,368)	(103)	(31.2)	(17.3)
2010	70,178,223	70,134,201	0.044,022	(111.5)	27.1	26.1
2011	103,989,089	78,757,392	25,231,697	57216	48.1	12.2
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648	(42)	15.2	33.4
2013	113,840,076	119,127,556	(5,287,480)	(136)	(5)	13.3
2014	105,386,623	94,112,809	11,273,814	(313)	(7.4)	(21)
2015	57,215,315	70,397,515	(13,182,200)	(217)	(45.7)	(25.1)
2016	60,983,213	55,432,876	(5,550,337)	(57)	6.58	(21.25)
2017	90,342,213	85,321,546	(5,020,667)	(9.54)	48.1	53.9
معدل النمو المركب %						
المدة	الإيرادات		النفقات		عجز الموازنة	
2017-1990	45.9		39.1		27.1	

اما عام 2003 شهد حصول التغير السياسي وشهدت الموازنات العامة فوائض في اغلب الاعوام وان الفائض يشير الى ان النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل اقل من معدل نمو الايرادات الفعلية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الايرادات العامة تولدت نتيجة سيطرة الايرادات النفطية على مجمل إيرادات الموازنة العامة بنسبة قاربت الى 95% (الشرع، 2014: 6).

ويستدل من الجدول (1) ان عام 2003 عانى من عجز مالي مقداره (3,303,434) ترليون دينار نتيجة زيادة النفقات العامة التي بلغت (4,901,961) ترليون دينار مقابل حصيللة الايرادات التي بلغت (1,598,527) ترليون دينار، هذه النقص في الايرادات جاء نتيجة لانقطاع مصادر الايرادات الاخرى بسبب الوضع الراهن عام 2003، فيما تشير بيانات الجدول الى ان الايرادات العامة تطورت كثيراً منذ عام 2004 اذ بلغت الايرادات (32,988,850) ترليون دينار وبمعدل تغير بلغ (1963%) مقابل (31,521,427) ترليون دينار للنفقات العامة محققاً بذلك فائضاً مالياً بلغ (1,467,423) ترليون دينار، واستمرت الايرادات العامة بالزيادة خلال عام 2005 وحقت فائضاً مالياً بلغ (14,127,655) ترليون دينار وبمعدل تغير بلغ (862.7%) وذلك بسبب الزيادة في الايرادات التي تغيرت بمعدل (22.7%) والانخفاض في النفقات بمعدل (16.3%) في هذه المدة. استمر الفائض المالي في الموازنة العامة حتى عام 2006 بلغ (10,248,869) ترليون دينار منخفضاً بمعدل (27.4%) عن العام السابق وذلك بسبب الزيادة في النفقات العامة بمعدل (47.1%)، بعد ذلك واصلت الايرادات العامة الزيادة للأعوام 2007 – 2008 وحقت فائضاً مقداره (15,656,502) و(12,974,985) ترليون دينار وبمعدلات تغير بلغت (52.7%) و(17.1%) على التوالي وان السبب وراء هذه الزيادة في الايرادات وتحقيق الموازنة فائض خلال هذه المدة يعود الى زيادة حصيللة الايرادات النفطية وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، فيما شهدت الايرادات والنفقات العامة لعام 2009 تراجعاً في معدلات التغير اذ بلغت معدلات التغير (31.2%) و(17.3%) على التوالي مما ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة بلغ (380,368) مليار دينار بسبب تراجع الايرادات النفطية التي لا زالت تشكل الأهمية النسبية الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة وما يترتب على ذلك من مخاطر ناجمة عن التغيرات في أسعار النفط على المستوى الدولي، اما العوائد الضريبية لا زالت تعاني من انخفاض كبير في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو إيجاد مصادر تمويلية أخرى تخفف العبء في عجز الموازنة المتأني من الزيادة المتصاعدة في النفقات وخصوصاً الجارية منها (تقرير البنك المركزي، 2009: 12).

بعد ذلك ارتفع إجمالي الايرادات المتحققة من (55,209,353) ترليون عام 2009 الى (70,178,223) ترليون عام 2010 وقد تجاوز معدل التغير المتحقق في الايرادات العامة البالغ (27.1%) في عام 2010 بشكل كبير معدل التغير في العام السابق نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية في ضوء ارتفاع اسعار النفط، فيما ارتفعت النفقات بمعدل تغير (26.1%) عن العام السابق وبأقل من نسبة التغير في الايرادات مما حقق فائضاً مالياً بلغ (0.044,022) ترليون دينار (تقرير البنك المركزي، 2010: 35)، وارتفعت الايرادات العامة الى (103,989,089) ترليون دينار عام 2011 وبمعدل تغير بلغ (48.1%) متجاوزاً معدل التغير في العام السابق البالغ (27.1%) ومتجاوزاً معدل تغير النفقات البالغ (12.2%) اذ بلغت (78,757,392) ترليون دينار مما ادى الى تزايد الفائض عن العام السابق ليصل الى (25,231,697) ترليون دينار هذه الزيادة في

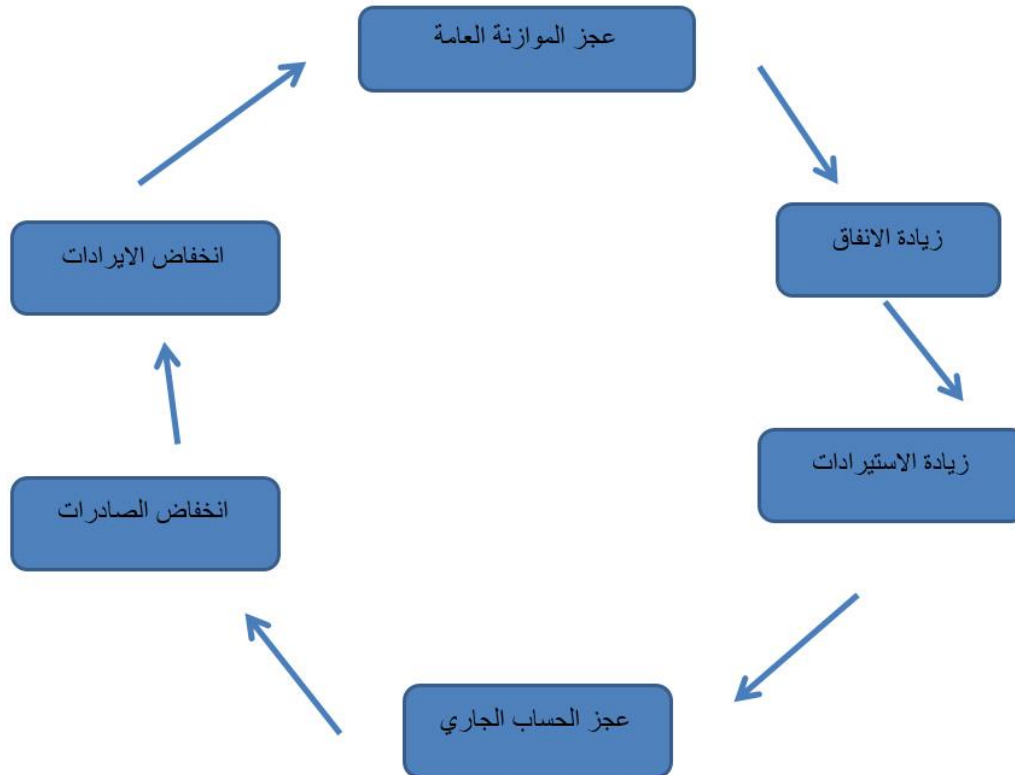
الإيرادات كانت نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية إذ بلغ سعر برميل النفط (105.5) دولار عام 2011 بعد إن كان (75) دولار للبرميل عام 2010 (تقرير البنك المركزي، 2011: 40). وفي عام 2012 شهدت الإيرادات تغيراً بلغ (15.2%) فيما تغيرت النفقات بمعدل (33.4%) وبلغ الفائض (14,677,648) ترليون دينار وهو أقل من الفائض للعام السابق بمعدل (42%)، إلا أن موازنة عام 2013 شهدت عجزاً مالياً (5,287,480) ترليون دينار وذلك للزيادة الواضحة في النفقات العامة بمعدل بلغ (13.3%) فيما انخفضت الإيرادات العامة بمعدل (5-%) وجاء هذا العجز في الموازنة كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات النفطية التي تعزى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 102 دولار للبرميل عام 2013 بعد أن كان 106 دولار عام 2012 أما في عام 2014 أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة فائضاً مالياً مقداره (11,273,814) ترليون دينار ويعزى فائض الموازنة في هذا العام إلى الانخفاض الكبير في النفقات العامة بما يقارب (25) مليار دينار وبمعدل انخفاض بلغ (21-%) عن العام السابق، إذ بلغت (94,112,809) ترليون دينار في حين بلغت الإيرادات العامة (105,386,623) ترليون دينار. أما في عام 2015 سجل صافي الموازنة عجزاً مالياً مقداره (13,182,200) ترليون دينار وسجلت الإيرادات العامة انخفاضاً بلغ معدله (45.7-%) إذ بلغت (57,215,315) ترليون دينار مقارنة بـ (105,386,623) ترليون دينار عام 2014، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً أيضاً بلغ معدله (25.1-%) إذ بلغت (70,397,515) ترليون دينار، هذا الانخفاض في الإيرادات العامة سببه تراجع أسعار النفط العالمية إذ انخفضت من (91.63) دولار عام 2014 إلى (44.70) دولار عام 2015، أما في عام 2016 سجل صافي الموازنة عجزاً مالياً مقداره (5,550,337) ترليون دينار وسجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً إذ بلغت (60,983,213) ترليون دينار مقارنة بـ (57,215,315) ترليون دينار عام 2015، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً إذ بلغت (55,432,876) ترليون دينار أما في عام 2017 سجل صافي الموازنة عجزاً مالياً مقداره (5,020,667) ترليون دينار وسجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً إذ بلغت (90,342,213) ترليون دينار مقارنة بـ (60,983,213) ترليون دينار عام 2016، فيما سجلت النفقات العامة ارتفاعاً (85,321,546) ترليون دينار. وخلال هذه المدة فإن معدلات النمو المركبة في الإيرادات والنفقات العامة وعجز وفائض الموازنة للمدة الكلية (1990-2017) بلغت (45.9%) و(39.%) و(27.1%) للإيرادات والنفقات وعجز الموازنة على التوالي.

ثالثاً: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري (العجز التوأم)

إن العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري تظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية والسياسة التجارية بمعنى أي تغير في أحدهما يؤثر على الآخر بنفس الاتجاه، وتتسم الاقتصادات النفطية بضمنها الاقتصاد العراقي بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، فعجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل ولكنه ينتج عن ارتفاع الانفاق الحكومي ويؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة وإلى ارتفاع الدخل عبر آلية المضاعف مما يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات، وارتفاع الاستيرادات يؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري. أما فيما يخص الاستيرادات فإن الإيرادات النفطية تشكل عمودها الفقري ولا تتحدد العوائد

النفطية بعوائد اقتصادية داخلية ولكنها نتيجة العرض والطلب في السوق العالمية ومن ثم فان عائدات النفط ومن ثم إيرادات الدولة تعد متغيراً خارجياً لا يمكن التحكم به. وحيث ان السمة الغالبة للاقتصاد العراقي هو اعتماده بشكل كبير على القطاع النفطي في تمويل الموازنة وبالتالي تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية واعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية(شاني واخرون،2015،112).

والشكل (1) يوضح العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الدول الريعية.



المصدر: المسعودي واخرون (2016) تحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)

من الشكل اعلاه يستنتج بان هناك علاقة سببية تبادلية بين عجز الموازنة العامة (Bd) وعجز الحساب الجاري (CA) في اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي وفق الاتي:-

1. علاقة سببية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري: CA Bd

حيث ان نفقات الدولة (G) في الاقتصاد العراقي تتحدد من خلال إيرادات الدولة المتوقعة من النفط، فان توقع ارتفاع العائدات النفطية سيؤدي الى ارتفاع الانفاق الحكومي (G)، وحيث ان الانفاق الحكومي احد عناصر الطلب وعبر الية المضاعف سيرتفع الدخل غير النفطي مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات (M) وبارتفاعها سيرتفع العجز في الحساب الجاري (CA=X-M) مما ينعكس في تزايد عجز الموازنة العامة (Bd) نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي بدوره يؤدي الى ارتفاع العجز في الحساب الجاري (CA). وهكذا يؤدي التغيير في عجز الموازنة العامة الى تغيير في عجز الحساب الجاري وذلك عبر اثر الانفاق

الحكومي على مكونات العجزين. وبذلك يتوقع وجود علاقة ارتباط ايجابية من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب الجاري.

2. علاقة سببية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة العامة: CA Bd

غالباً ما يؤدي ارتفاع الصادرات (X) النفطية في الاقتصادات الريعية مثل العراق الى زيادة الفائض في الحساب الجاري (X-M)، وحيث ان الصادرات النفطية تحول معظم ايرادات الدولة (T)، لذلك فان ارتفاع الصادرات سيؤدي الى ارتفاع ايرادات الدولة ومن ثم زيادة الفائض (تقليص العجز) في الموازنة العامة للدولة (T-G) تحت افتراض ثبات (G,M) لذلك فان التغيرات في الحساب الجاري (CA) سوف تؤدي الى تغييرات بنفس الاتجاه في الموازنة العامة للدولة عبر التغيرات في الايرادات النفطية. وبذلك يتوقع وجود علاقة ارتباط ايجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة العامة.

في ضوء ما تقدم يستنتج ان هذه العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري علاقة سببية تبادلية (مزدوجة) باتجاهين (CA Bd) حيث يؤثر العجز في الموازنة العامة عجز الحساب الجاري عبر تغيير الانفاق الحكومي واثار هذا التغيير على الدخل والاستيرادات، في حين يؤثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة من خلال تغطية الصادرات النفطية لمعظم الايرادات الحكومية.

والجدول (2): يوضح تطور عجز الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2017) علماً $CA=X-M$

تطور عجز الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2017)			
السنوات	الصادرات	الواردات	عجز الحساب الجاري
1990	116,121,861	150,264,663	-34,142,802
1991	35,056,401	186,358,465	-151,302,064
1992	15,049,191	206,193,343	-191,144,152
1993	14,214,470	415,033,083	-400,818,613
1994	12,663,743	276,498,824	-263,835,081
1995	16,942,035	282,883,565	-265,941,530
1996	35,013,057	231,591,670	-196,578,613
1997	36,670,153	13,211,100	23,459,053
1998	69,383,190	247,368,170	-177,984,980
1999	103,727,642	432,272,597	-328,544,955
2000	83,056,849	721,395,796	-638,338,947
2001	93,936,973	136,499,102	-42,562,129
2002	63,330,000	132,802,444	-69,472,444
2003	49,776,019	0.350,911	49,776,018.65
2004	36,222,038	9,688,210	26,533,828
2005	34,097,100	18,674,598	15,422,502
2006	49,791,358	26,172,976	23,618,382
2007	50,160,530	25,507,244	24,653,286
2008	76,662,378	42,701,588	33,960,790
2009	46,602,714	45,432,534	1,170,180
2010	61,392,104	52,083,190	9,308,914
2011	95,298,476	57,172,383	38,126,093

43,405,299	72,754,398	116,159,697	2012
38,158,736	72,436,672	110,595,408	2013
38,227,764	65,992,657	104,220,421	2014
43,337,708	51,001,013	94,338,721	2015
54,281,795	45,067,017	99,348,812	2016
46.8118	54,546,743	101,358,543	2017

المبحث الثاني

قياس وتحليل العلاقة السببية بين العجز التوأم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-217)
 رصدت البيانات السنوية عن عجز الموازنة والحساب الجاري في العراق، وكانت الفترة من 1990 الى 2017، أي 28 مشاهدة. وتم استخدام برنامج (Eveiws 9) لتضمين البيانات قياسية في محاولة لايجاد علاقة قياسية سببية، وكانت النتائج وكانت النتائج حسب الجداول الاتية:-

1. نتائج الاستقرارية: يظهر الجدول (1) نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية.

جدول (1)

اختبارات الاستقرارية لعجز الموازنة والحساب الجاري

المؤشرات الإحصائية	اختبار فيليب - بيرون (PP) لعجز الموازنة	اختبار ديكي - فولر (DF) للسايب الجاري
	قاطع Intercept	قاطع Intercept
Adj. t-Stat	-5.000026	2.62181 7
Prob.*	0.0005	0.1070
critical values	-	-
Level 1%	3.724070	-2.653401
Level 5%	-	-1.953858
Level 10%	2.986225	-1.609571
	-	
	2.632604	

المصدر: اعداد الباحث مخرجات 9 Eveiws

نلاحظ من الجدول (1) واستنادا إلى القيم الحرجة، ان عجز الموازنة مستقر في المستوى الأصلي للبيانات في حالة التقاطع، حيث بلغت قيمة تاو المحتسبة (-5.000026) في حالة التقاطع، وهي اكبر من القيم الحرجة (10%، 5%، 1%)، مما يعني ان درجة تكاملها صفر(0)1. كما ان الحساب الجاري مستقر في المستوى الأصلي للبيانات في حالة التقاطع وعند مقارنة تاو المحتسبة مع القيم الحرجة عند مستوى (10%، 5%، 1%)، مما يعني أن درجة تكاملها صفر(0)1.

2. نتائج السببية لكرانكر:

يظهر الجدول (2) نتائج اختبارات السببية للسلاسل الزمنية. للعلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري. تشير نتائج الجدول (2) الى ان الحساب الجاري يؤثر ويسبب التغير في عجز الموازنة من خلال قيمة Chi-sq والتي تساوي (4.074712) وقيمة P-Value المعنوية (0.0033) وهي اصغر من القيمة الاحتمالية $P < 0.05$. وكذلك ان تغير عجز الموازنة تسبب التغير في الحساب الجاري من خلال قيمة Chi-sq وقيمة P-Value التي بلغت (5.532604) (0.0262) على التوالي.

جدول (2) نتائج اختبار كرانجر للسببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

P-Value	Df	Chi-sq	Excluded
0.0033	2	4.074712	الحساب الجاري ← الموازنة
0.0262	2	5.532604	الموازنة ← الحساب الجاري

المصدر: اعداد الباحث مخرجات 9 Eviews

نتائج التكامل لجوهانسون: يظهر الجدول (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية. للعلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري. من خلال الجدول (3) لا يمكن قبول الفرضية العدمية ($r=0$) بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (10%) و (5%)، لأن قيم الأثر (Trace) اكبر من القيم الحرجة (Critical)، كما ان الاحتمال الحرج اقل من 5%، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والحساب الجاري، وبالتالي يمكن القول ان عجز الموازنة يعتمد على الحساب الجاري، كما ان قيمة (Max Eigen) اكبر من القيمة الاحتمالية 5%، وهذا يدعم النتائج السابقة.

جدول (3) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.390296	13.96084	15.49471	0.0140
At most 1	0.106144	2.580853	3.841466	0.1082
Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.390296	11.37998	14.26460	0.1362
At most 1	0.106144	2.580853	3.841466	0.1082
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: مخرجات 9 Eviews

الاستنتاجات

1. ان العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري تظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية والسياسة التجارية بمعنى اي تغير في احدهما يؤثر على الاخر بنفس الاتجاه.
2. وافقت النتائج المستخلصة مع المقترح الكينزي القائل بان العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري مرتبطين ببعضهما. وذلك من خلال قيمة Chi-sq والتي تساوي 4.074712 وقيمة P-Value المعنوية (0.0033) وهي اصغر من القيمة الاحتمالية ($P > 0.05$). وكذلك ان تغير عجز الموازنة تسبب التغير في الحساب الجاري من خلال قيمة Chi-sq وقيمة P-Value التي بلغت (5.532604) (0.0262) على التوالي.
3. وفقا لاختبار جوهانسون وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (10%) و (5%)، لأن قيم الأثر (Trace) اكبر من القيم الحرجة (Critical)، كما ان الاحتمال الحرج اقل من 5%، وهذا يعني توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين عجز الموازنة والحساب الجاري، وبالتالي يمكن القول ان عجز الموازنة يعتمد على الحساب الجاري.

التوصيات

1. اعادة النظر في السياسات التجارية الخارجية وتلك التي تؤدي الى تخفيف الاستيراد من خلال التعرف الكمركية او اتباع نظام الحصص والتقليل من استيراد السلع الكمالية وبما يؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري. واعادة التفكير الجاد بسياسة التصدير غير النفطية.
2. بما ان الاستيراد ناتج من زيادة الانفاق ضرورة اعادة النظر في السياسة المالية وخاصة تقليل الانفاق الاستهلاكي، وبما يؤمن من تقليل الانفاق، واعادة التفكير الجاد بزيادة الايرادات غير النفطية.

المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي (2009) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد.

2. الجنابي, نبيل هاشم (2012), اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي _ دراسة قياسية للمدة 2003-2011, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 8, تشرين الاول, العراق.
3. رشاد. ندوى خزعل (2011), استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة, المجلة العراقية للعلوم الاحصائية, جامعة الموصل, العدد(19)المجلد (11)-العراق.
4. سلامي. احمد, شيخي محمد (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)مجلة الباحث, العدد(13)
5. السواعي.خالد محمد,العزام.انور احمد (2015), العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الاردن, المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية, المجلد (2) العدد (2).الاردن
6. شاني, سلام كاظم, فاضل.علاء حسين (2015), قياس وتحليل العجز المزودج في العراق للمدة (1988-2009) مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد (3) العدد(10)
7. الشرع, عقيل شاكر (2014), اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 16, العراق.
8. علوش, جعفر باقر محمود, كاظم, مروة واسط(2015), بيان اثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق (1980-2011) باستخدام تحليل السببية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد(17)
9. الكسواني, ممدوح الخطيب(2001) العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية, مجلة الدراسات الاقتصادية العدد(6) المجلد (3).
10. المسعودي, توفيق, الراجعي, محسن عبدالله, الشمري, فهد مفيش(2016) تحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2013)مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد (5) العدد(17)
11. منشد, حلیم ابراهيم (2004) تحليل وقياس ظاهرة العجز المزودج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) اطروحة دكتوراة (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بصرة, العراق.